

Distr.
GENERAL

A/50/425
S/1995/787
13 September 1995
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH



مجلس الأمن
السنة الخمسون

الجمعية العامة

الدورة الخمسون

البنود ٢٥، ٣٩، ٥٢، ٥٧، ٦٥، ٧٠، ٧٤، ٧٧، ٨٠، ٩٧،
٩٨، ٩٩، ١٠١، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٩، ١١٠، ١١٤

و ١٤٩ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية

لأمريكا اللاتينية

قانون البحار

بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي

الدولي من أجل التنمية

الامتثال لالتزامات الحد من الأسلحة ونزع السلاح

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

نزع السلاح العام الكامل

اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية

معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر

أو عشوائية الأثر

توطيد النظام المنشأ بموجب معاهدة حظر

الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة

البحر الكاريبي (معاهدة ثلاثيولكو)

اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة

البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير

تلك الأسلحة

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

البيئة والتنمية المستدامة

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

خطة للتنمية

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري

التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة

بالحالة الاجتماعية في العالم والشباب

والمسنين والمعوقين والأسرة

النهوض بالمرأة

المراقبة الدولية للمخدرات

مسائل حقوق الإنسان

التدابير الرامية للقضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ موجهة الى الأمين العام
من الممثل الدائم لإكوادور لدى الأمم المتحدة

بصفتي منسقا لمجموعة ريو في نيويورك، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نص الإعلان الختامي
للاجتماع التاسع لرؤساء دول وحكومات مجموعة ريو الذي عقد في كيتو يومي ٤ و ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥
(انظر المرفق).

وأكون ممتنا إذا ما رتبتم لتعميم هذا الإعلان الختامي والتذييلات المرفقة به بوصفه وثيقة من
وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ٢٥ و ٣٩ و ٥٢ و ٥٧ و ٦٥ و ٧٠ و ٧٤ و ٧٧ و ٨٠ و ٩٧ و ٩٨
و ٩٩ و ١٠١ و ١٠٥ و ١٠٧ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١٤ و ١٤٩ من جدول الأعمال المؤقت، ومن وثائق مجلس
الأمن.

(توقيع) لويس فلنسيا رودريغيز
الممثل الدائم

مرفق

الإعلان الختامي الصادر عن الاجتماع التاسع لرؤساء دول وحكومات مجموعة ريو، المعقود في كيتو يومي ٤ و ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

نحن رؤساء دول وحكومات الآلية الدائمة للتشاور والتنسيق السياسي - مجموعة ريو -، المجتمعين في مدينة كيتو يومي ٤ و ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، اتفقنا على إصدار ما يلي:

إعلان كيتو

١ - إننا نلاحظ أن وجود أنظمة ديمقراطية في البلدان الأعضاء في مجموعة ريو يشكل القاعدة العامة. وأن إجراء انتخابات حرة وانتقال السلطة حسب الأصول، وممارسة المعارضة السياسية بدرجة كاملة، وسيادة القانون، والفصل بين السلطات العامة واستقلال كل منها، وبذل جهود من أجل تحقيق إصلاحات هيكلية تحقيقاً لتوسيع المشاركة الجماهيرية والتكامل الاجتماعي، والرقابة الديمقراطية على ممارسة السلطة، وتوسيع سبل الوصول إلى النظم القضائية، وحرية التعبير، إنما تشكل ملامح مميزة للنظام الديمقراطي الذي لم يعد مجرد تطلعات بل أصبح حقائق تتبلور في بلداننا جمعاء. وهذا كله يسمح لنا بأن ننظر بتفاؤل إلى التحديات الكبرى التي يتعين علينا مواجهتها اليوم لتحقيق تنمية سياسية ومؤسسية كاملة.

٢ - إننا مصممون على مواصلة بناء مشروع مشترك قائم على التنسيق والتكامل، ويستهدف السلم والخير العام، ويعمل على توطيد دعائم الديمقراطية وتعزيزها، على أساس سيادة السلطة المدنية، وتحديث الدولة، والأخذ بالمزيد من التوازن والتعادل والانسجام بين مؤسساتها واتباع نظام شفاف وفعال في إدارة الموارد العامة، انطلاقاً من قناعاتنا بأننا نقود بلداننا نحو التنمية من خلال نظام عدالة اجتماعية يقوم على دعم حقوق الإنسان واحترامها دون قيد أو شرط.

٣ - إننا نكرر التزام حكوماتنا بتشجيع اعتماد آليات للتعاون تهدف إلى الاستمرار في مكافحة الفساد. ونحن مقتنعون بأن هذا النشاط الإجرامي يضعف الشرعية الديمقراطية، ويسبب إلى هيبة المؤسسات ويشكل عامل انحلال اجتماعي يشوه النظام الاقتصادي. وفي هذا الصدد، نرحب مع الارتياح بالقرار المتعلق بالنزاهة والأخلاقيات المدنية الذي اتخذته الجمعية العامة لمنظمة البلدان الأمريكية المعقودة في هايتي في حزيران/يونيه الماضي، ونتعهد بمشاركة بلداننا في المؤتمر المخصص لبحث اعتماد اتفاقية مشتركة بين البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد.

٤ - ونحن نؤكد من جديد التزامنا الثابت بمواصلة مكافحة استهلاك المخدرات وانتاجها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وكذلك الجرائم المرتبطة بها. كما أننا مقتنعون بأن الفشل في هذا الكفاح، من شأنه أن يعرض للخطر مجتمعاتنا الأمريكية اللاتينية وأنظمتنا الديمقراطية. لذا، لا بد من إيجاد حل متكامل للمشكلة يتقصى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لهذا البلاء بالإضافة الى التزامات متبادلة تؤدي الى إنقاص ملموس في حجم الاستهلاك بصورة قابلة للتحقق مع تقليص العرض بدرجة كبيرة. كذلك، فإننا نرى وجوب اعتماد تدابير فعالة لمكافحة غسل الأموال، ومؤسسات التوزيع، والاتجار بالأسلحة والاتجار غير المشروع بالسلائف الكيميائية. وفي هذا السياق، نؤكد تأييدنا للدعوة الى عقد مؤتمر عالمي لمكافحة المؤثرات العقلية ولوضع اتفاقية مشتركة بين البلدان الأمريكية لمكافحة غسل الأموال، وقد اتفقنا على العمل سويا لكي تنهض البلدان المستهلكة الرئيسية بمسؤوليتها بمزيد من الوضوح والعزم لحل هذه المشكلة.

وفي سبيل إعداد خطة تنسيق بين بلدان المنطقة في هذا المجال، قررنا كذلك إنشاء فريق عامل مؤلف من وزراء الأرجنتين واكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبنما وبوليفيا وبيرو وكولومبيا والمكسيك. وعلى أن يقدم الفريق تقارير منتظمة الى الآلية.

وقررنا كذلك أن نعقد في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٩٦، اجتماعا خاصا في بنما لمجموعة ريو للنظر في إنشاء مركز لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجرائم المتصلة بذلك بحيث يتخذ مقره في بنما.

٥ - ونحن نؤكد من جديد إدانتنا للإرهاب بجميع أشكاله ونعلن مجددا التزامنا باستخدام جميع الوسائل القانونية للتصدي على نحو مشترك وحازم لهذه الآفة التي تنتهك حقوق الإنسان. ونعرب في هذا الصدد عن ارتياحنا للدعوة الى عقد مؤتمر للبلدان الأمريكية مختص بموضوع الإرهاب ويتم ترتيبه في إطار منظمة البلدان الأمريكية.

٦ - ونؤكد مرة أخرى اقتناعنا بأن إحلال السلم في منطقتنا إنما يكفله احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وميثاق المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، ومشيرين الى ما ورد في إعلان ريو دي جانيرو المؤرخ في ١٩٨٦ وإعلان بوينس آيرس المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، بشأن تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. ومؤكدين من جديد التزام حكوماتنا بالتماس حلول سلمية يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض وتتسق مع القانون الدولي لفض جميع أشكال الخلافات والنزاعات القائمة في المنطقة. وانطلاقا من هذه الروح، فإننا نؤكد من جديد عزمنا الثابت على دعم الجهود التي تبذلها البلدان التي تنفذ فيها عمليات لإحلال السلم وتحقيق المصالحة الداخلية.

٧ - كما نؤكد من جديد أهمية الحوار السياسي مع الاتحاد الأوروبي ونرى ضرورة أن ينظر على نحو أعمق أيضا في بنود جدول أعماله المتعلقة بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية والتربوية وبنقل التكنولوجيا. ونعرب عن تصميمنا الأكيد على إيجاد حلول لما يعترض التجارة من عقبات وتشجيع الاستثمار الأوروبي

في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ليتسنى بذلك تحقيق نتائج ملموسة أكثر خلال الاجتماعات المقبلة التي ستعقد في هذا الصدد. ونؤكد في نفس الوقت أهمية القيام تدريجيا بوضع الأطر القانونية المناسبة لتشجيع تلك الاستثمارات. ونرى كذلك أن من المفيد التشجيع على إنشاء آليات جديدة وتعزيز الآليات القائمة بغية إقامة وتسهيل أو تكثيف الاتصالات بين أصحاب المشاريع في منطقتينا. ونوعز في هذا الصدد الى وزراء خارجيتنا بتعميق الحوار لتحقيق تقدم في البنود المتعلقة خصيصا بالتعاون بين منطقتينا.

٨ - إننا ننوه بما لقمة الأمريكتين وإعلان المبادئ الصادر عنها وخطة عملها من أهمية تاريخية ونؤيد فكرة الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها وتحسين الآليات الكفيلة بمتابعة نتائجها متابعة فعالة بغية تحقيق أهدافها. ونشير في هذا الصدد الى أهمية المذكرة التي قدمها وزراء الخارجية في منترويس، هايتي، في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بشأن وقائع تلك القمة.

٩ - ونؤكد التزامنا بمواصلة تطبيق البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلداننا كما نمضي قدما بعملية النهوض بشعوبنا من أجل القضاء على الفقر الذي لا يزال متفشيا في المنطقة. ونرحب في هذا الصدد بحضور مؤتمر نصف الكرة الأرضية بشأن القضاء على الفقر والتميز الذي دعت حكومة شيلي الى عقده في سنتياغو يومي ١٨ و ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وذلك في إطار متابعة خطة العمل التي وضعتها قمة الأمريكتين لدراسة أنشطة ومجالات التعاون في هذا الشأن.

١٠ - ونؤكد على أن المتابعة الإقليمية للالتزامات المتعهد بها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاغن في آذار/مارس الماضي قد اقتضت من الوزراء ومسؤولي الوزارات المعنية في بلدان مجموعة ريو أن يجتمعوا في بوينس آيرس يومي ٤ و ٥ أيار/مايو الماضي لوضع برنامج للتعاون والتشاور بشأن السياسات الاجتماعية يكفل النجاح في مواجهة التحدي المتمثل في تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية وتعزيز القدرات الاجتماعية في إطار تضامن وطني ودولي.

١١ - ونعرب عن ارتياحنا لما تم مؤخرا من قيام المؤتمر الدولي الذي دعت الأمم المتحدة الى عقده لتنفيذ ما ورد في الإعلان الصادر عن مؤتمر ريو المعني بالبيئة والتنمية، من الاتفاق على تطبيق أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ فيما يتعلق بحفظ وتنظيم الأرصد السميكية المتداخلة المناطق والكثيرة الارتحال في أعالي البحار. وسوف يتيح هذا الاتفاق وضع تدابير فعالة لحماية وحفظ الموارد الحية في أعالي البحار بوصفها موارد لا غنى عنها بالنسبة لأقوات شعوبنا وتغذيتها.

١٢ - إننا نحث البلدان التي لم تفعل ذلك بعد، على أن تسارع بالتصديق على الاتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي والاتفاقية الدولية لتغير المناخ ومكافحة التصحر باعتبارهما صكين سيساعدان على تحقيق التنمية المستدامة في نصف الكرة الأرضية.

١٣ - ونعرب عن قلقنا إزاء المحاولات الرامية الى تطبيق قوانين وطنية خارج حدود إقليم الدول وهو ما يعد انتهاكا للقانون الدولي وأبسط المبادئ التي تحكم التعايش الإقليمي، ويخل بسيادة دول أخرى وينال من شفافية الممارسات التجارية المسلم بها عالميا.

١٤ - ونعرب عن تأييدنا لعمليات التكامل والتعاون في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي نصف الكرة الأرضية كما ننوه بالدينامية التي اكتسبتها خلال السنوات الأخيرة. مؤكدين من جديد على أهمية مواصلة دعم الجهود التي تبذلها المؤسسات الإقليمية لتوسيع عملية التكامل مع مراعاة الاتفاقات الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية القائمة وتنفيذها طبقا للالتزامات المتعهد بها في إطار قمة الأمريكتين الماضية ومنظمة التجارة العالمية، ونؤكد من جديد في هذا الاتجاه ما أعربنا عنه في تلك القمة من حرص إيجابي على المضي قدما صوب تحقيق حرية التجارة وشفافيتها في موعد أقصاه عام ٢٠٠٥. كما ننوه بالتقدم المحرز في اجتماع دنفر الذي عقد مؤخرا ونرحب بالاجتماع الوزاري القادم بشأن التجارة الذي سيعقد في كرتاجينا دي اندياس في شهر آذار/مارس ١٩٩٦.

١٥ - ونسلم بضرورة ترشيد أداء مؤسسات التكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي وسننظر في إمكانية إعادة تنظيمها بغية تعزيزها وتكييفها بما يتناسب مع حقائق المنطقة واحتياجاتها الجديدة. ونلاحظ بارتياح في هذا الصدد عمليات التدارس والإصلاح التي شرع فيها البعض ولا سيما في المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ورابطة تكامل بلدان أمريكا اللاتينية. ونتفق على أن دعم هذه المؤسسات تقنيا في حدود مجالات اختصاصها سيفرز عناصر تنفيذ أعمال مجموعة ريو.

١٦ - إننا نعرب عن عزمنا الثابت على القيام من خلال تضافر السياسات والاجراءات العملية بتشجيع التكامل الفعلي فيما بين بلدان منطقتنا. وتحقيقا لهذا الهدف الذي نعتبره ذا أولوية وتوطيد مختلف عمليات تحقيق التكامل في أمريكا والمساعدة فيما بعد على تنفيذها على مستوى نصف الكرة الأرضية، نقرر توصية السلطات المختصة في بلداننا بدراسة ووضع اقتراح يطرح للنظر في اجتماع القمة المقبل. وسيتناول هذا الاقتراح سبل تنفيذ المشاريع الرئيسية المتعلقة بهياكل أساسية ذات بعد إقليمي يشارك في وضعها كل من القطاع العام والخاص وتشمل النقل والاتصالات وغير ذلك من القطاعات ذات الصلة مع مراعاة مساهمتها في تنمية التجارة في منطقتنا وتوثيق جميع أشكال الترابط بين بلداننا وقدرتها على اجتذاب ما تحتاج إليه تلك الأعمال من استثمارات كبيرة.

١٧ - ونسلم بضرورة الاعتماد في المقام الأول على موارد الطاقة المتاحة في منطقتنا. ونتفق في هذا الصدد على تشجيع التعاون في مجال الطاقة على مستوى المنطقة ونصف الكرة الأرضية من خلال خطط وبرامج تتواءم مع الاستراتيجيات الوطنية وتصلح أداة لتحقيق الأهداف التي رسمناها في إطار التنمية المستدامة. وينبغي في هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص للمسائل المتعلقة بوضع تسهيلات تمويلية تقدمها المؤسسات المالية الدولية مع الاستفادة من تلك التسهيلات قدر الإمكان وتشجيع استثمارات رأس المال دون

الإخلال بالتشريعات الداخلية لكل بلد وتوخي الكفاءة في استخدام تكنولوجيات الطاقة لبلوغ الهدف الأساسي وهو دعم تنمية ما تحتاج إليه منطقتنا من مشاريع في هذا القطاع.

١٨ - ونشير إلى أن اكتساب الاقتصاد للطابع العالمي قد ضاعف من انفتاح بلداننا على الاقتصاد العالمي وتكاملها معه بيد أنه نظرا لعاملي تكامل أسواق رؤوس الأموال والتقدم التكنولوجي اللذين يساعدان على نقل الموارد الضخمة فورا، يتعين اتخاذ تدابير لبناء الثقة من أجل اجتذاب جزء من المدخرات الخارجية وتجنب المحاذير المتصلة بتذبذب تدفقها.

بيد أن تشجيع المدخرات الوطنية وحفظها هو الذي يساعد على إرساء قواعد كل انعاش سليم على المدى الطويل بمعنى ألا يتم التماس المدخرات الخارجية إلا بوصفها عنصرا مكملا للمدخرات الوطنية. وسيتم بالتالي على بلدان المنطقة افساح المجال أمام تبادل الخبرات في مجال تنمية المدخرات الوطنية وإتاحة إجراء مشاورات مع مؤسسات وخبراء من مناطق أخرى.

وينبغي العمل بنفس القدر على تطوير الأسواق المالية على نحو يتسم بالحرية والتنظيم وتصميم آليات تتيح قيام نظام مالي دولي أكثر استقرارا تكفل له مؤسسات تتمتع بقدر أكبر من الموارد وتكون قادرة على التنبؤ في الوقت المناسب بكل أزمة نقدية ومالية من شأنها أن تحبط ما تبذله بلداننا من جهود اصلاح ضخمة رامية لتحقيق الانفتاح والاستقرار في المجال الاقتصادي.

١٩ - وإذ نلاحظ أهمية التوصل في نصف الكرة الأرضية إلى توافق آراء يساعد على وضع سياسات إنمائية اقتصادية واجتماعية في إطار ظروف تكفل كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، فإننا نؤيد بقوة عقد مؤتمر نصف الكرة الأرضية للتنمية المستدامة في مدينة سانت كروز، بوليفيا خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٦.

٢٠ - وبوصفنا قادة أول منطقة تخلو من الأسلحة النووية وهي منطقة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فإننا نسجل مشاعر القلق العميق والرفض إزاء قيام جمهورية الصين الشعبية باستئناف التجارب النووية وقرار الحكومة الفرنسية استئناف تلك التجارب في المحيط الهادئ، وهي المنطقة الجغرافية التي تنتمي إليها أغلبية البلدان الأعضاء في مجموعة ريو. وحيث أن هذه الأنشطة تؤثر على أجواء المفاوضات المتعلقة باتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية، فإننا نتوجه بنداء حار إلى حكومات جميع الدول الحائزة لهذا النوع من الأسلحة ندعوها فيه الى وقف جميع التجارب النووية سواء بالإعلان عن ذلك من جانب واحد أو باتفاق مشترك بما يكفل التعجيل بإبرام معاهدة متعددة الأطراف تحظر حظرا كاملا التجارب النووية ويمكن التحقق فعليا من نفاذها.

ونحن نؤيد قرار مجلس هيئة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الداعي الى عقد اجتماع مع أعضاء المجلس الاستشاري لمعاهدة إعلان منطقة جنوب المحيط الهادئ منطقة خالية من الأسلحة النووية (معاهدة راروتونغا) لإقرار استراتيجية مشتركة للعمل على أن تتخذ الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العادية الخمسين قرارا تعلن بموجبه وقف جميع التجارب النووية فورا.

٢١ - ونحث البلدان التي لم تفعل ذلك بعد على أن تسارع بتوقيع اتفاقية حظر تطوير وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة والتصديق عليها، ونعلن فيما يتعلق بتدمير هذه الأسلحة عن اعتزامنا العمل سويا واتخاذ التدابير المناسبة من أجل تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية ونعرب كذلك عن اعتزامنا التعاون لتعزيز الوضوح فيما يتعلق بالنقل الدولي للأسلحة وميزانيات ونفقات الدفاع.

٢٢ - وقد اتفقنا على عقد الاجتماع العاشر لقمة رؤساء الدول والحكومات في مدينة كوشابمبا، بوليفيا في عام ١٩٩٦.

٢٣ - كما نعرب عن امتناننا، نحن رؤساء الدول والحكومات المجتمعين في كيتو لرئيس الجمهورية سكستو دورن بالن ولحكومته ولشعب إكوادور ونشكرهم على حسن تنظيم وسير القمة التاسعة للآلية الدائمة للتشاور والتنسيق السياسي.

التذييل الأول

بيان رؤساء مجموعة ريو بشأن إمكانيات التكامل الإقليمي، صادر في كيتو، ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

إن رؤساء دول وحكومات مجموعة ريو، وقد نظروا في البند "إمكانيات التكامل الإقليمي" يقررون إنشاء فريق عمل مؤلف من وزراء خارجية إكوادور وأوروغواي والبرازيل وشيلي من أجل دراسة مسارات العمل الفوري والتوصية بها بغية ترشيد الطابع المؤسسي الإقليمي في المنظمات الحكومية وغير الحكومية على السواء. وسيعقد الفريق المذكور اجتماعه الأول في نيويورك خلال الدورة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، على أن يقدم تقريراً إلى الحكومات في غضون ٦٠ يوماً.

التذييل الثاني

بيان رؤساء مجموعة ريو، للإعراب عن الشكر لحكومة
كولومبيا ورئيس جمهوريتها، صادر في كيتو،
٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

يعرب رؤساء الدول الأعضاء في مجموعة ريو المجتمعين في مدينة كيتو عن امتنانهم العميق لحكومة كولومبيا ورئيس جمهوريتها، السيد أرنستو سامير، على ما أظهره من عزم وكفاءة في مكافحة الاتجار بالمخدرات ويعبرون عن تضامنهم ودعمهم من أجل مواصلة المهمة المذكورة ذات الأهمية الحيوية لرفاهية المنطقة واستقرارها.

التذييل الثالث

بيان رؤساء مجموعة ريو بشأن التنمية الاجتماعية، صادر في كيتو، ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

إن رؤساء الدول الأعضاء في مجموعة ريو المجتمعين في مدينة كيتو،

إذ يرون أن الهدف النهائي للدول هو إقامة مجتمعات أكثر عدلا يمكن لجميع أفرادها تحقيق طموحاتهم الإنسانية في إطار الاشباع المادي لاحتياجاتهم الأساسية، والتنمية الفكرية والسمو الروحي ضمن نظم تتسم بالحرية والكرامة وتكافؤ الفرص والاحترام التام لحقوق الإنسان الأساسية،

وإذ يدركون أن مجتمعاتهم تعاني مع هذا من عوامل تجعل من المتعذر، بدرجات متفاوتة، بلوغ الهدف السالف الذكر، ومن بينها يمكن الإشارة الى الفقر المدقع، والتمييز ضد المرأة، والتقصير في حق الطفولة، والقصور في الخدمات التعليمية والصحية وغيرها،

يعلنون ما يلي:

- ١ - أنهم يؤكدون مجددا حق شعوبهم في تحقيق مستويات مرضية في مختلف الجوانب التي ينطوي عليها مفهوم التنمية الاجتماعية؛
- ٢ - سيبدلون جهودهم أو يضاعفونها من أجل مكافحة الفقر المدقع والقيام، في أقرب وقت ممكن، بتحسين أحوال الشرائح الأكثر احتياجا؛
- ٣ - أنهم سيتخذون تدابير ملموسة أو يعززونها من أجل إدماج الشرائح المهمشة من السكان ومشاركتها بالكامل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والثقافية للدول الأعضاء؛
- ٤ - سيضاعفون جهودهم من أجل القضاء على أي شكل من أشكال التمييز ومن أجل الترويج لصيغ أكثر إنصافا في توزيع الثروات والإيرادات؛
- ٥ - إن حكوماتهم ستتعاون على نحو أوثق، وعلى سبيل الاستعجال، في جو يسوده السلم وحسن الجوار وتوافر النوايا الحسنة من أجل إحراز شعوبهم للتقدم الاجتماعي.

— — — — —